

## ما بعد الإخوان

### ثانياً: أسس الحكم المنحاز للأغلبية الكادحة

" لتحويل الأغلبية الكادحة إلى أقلية "

#### برنامج اقتصادي

#### أهدافه العدالة الاجتماعية، زيادة الإنتاج، والتنمية المستدامة

لم يقدم الإخوان أي برنامج إيجابي، ولم يتخذوا أي خطوات فعلية لضبط الأسعار، وتوفير الاحتياجات الضرورية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، ولم تقم حكومتهم بأي مبادرات لزيادة الدخل لمواجهة تدني الأجور، ولم تشهد منهم أي خطوات لزيادة الإنتاج أو حتى للحفاظ علي موارد البلاد كالمياه وقناة السويس والسياحة، وإحتياطي النقد الأجنبي، وعلي العكس من ذلك كله جاءت حكومة الإخوان لمصر بمخطط لصالح أهلهم وعشيرتهم، ومن يناصرهم من تنظيم دولي لا وجود لمصر فيه كدولة مستقلة ذات سيادة، ومن دول ذات مصالح تستهدف هدم أسس الدولة المصرية ومكونات حضارتها، وتسعى لإضعاف مكانتها بالمنطقة والعالم

وبناء عليه، تقدم هذه الوثيقة برنامجاً اقتصادياً ليكون أساساً للحكم، لا يمكن أن يتم تنفيذه إلا بعد التخلص من حكم الإخوان الطائفي المنحاز إلي فئة تخدم فقط الرأسمالية الطفيلية المستغلة، وتستخدم الدين للمتاجرة والخديعة. ويتضمن هذا البرنامج سياسة اقتصادية تعتمد علي مشروعات زراعية، وصناعية، وتقنية، وخدمية.

#### الإدارة والإستراتيجيات والسياسات

١- في جميع الاستراتيجيات والسياسات وخطط التنمية يجب أن يكون الإنسان المصري هو المستفيد الأول منها، وهو أيضاً الفاعل الأصلي في تخطيطها وتنفيذها، أي أنه هو الغاية، وهو الوسيلة. وبناءً عليه فإن حياة الإنسان المصري هي المحور الرئيسي وليس الربح المطلق، أو المال، أو الشركات المحتكرة، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو أي إملاءات أجنبية. ولن يتحقق ذلك بعيداً عن ربط الاستراتيجيات والسياسات والتنمية في كل مستوياتها ونوعياتها، بمبدأ مشاركة المواطنين، واستدعاء الخبراء الوطنيين مهما استعصت المشاكل، والبعد عن إيجاد حلول مستوردة من الخارج في صندوق أسود مغلق. وتكون الإستعانة بالخبرة الخارجية بواسطة وعن طريق الخبراء المصريين في نفس التخصص (اقتصاد - مالية - تنمية) وليس عن طريق جهة إدارية ليس لها دراية بالنواحي الفنية المطلوب لها الخبرة الأجنبية.

٢- الدولة هي المحرك الأساسي للتنمية، وتسخر السياسة والدبلوماسية والبنوك والاقتصاد لخدمة التنمية، وذلك من خلال الآتي:

أولاً: وضع رؤى واستراتيجيات وخطط تنموية مرتبطة بجداول زمنية محددة لتنمية المجالات الإنتاجية والخدمية، وأيضاً لتنمية القدرة الذاتية للمجتمع المصري. والخطوة الأولى هي إعادة وزارة التخطيط، وتفعيل المجلس الأعلى للتخطيط القومي الذي يجب أن يتصدره العلماء والمبتكرون والمبدعون والمفكرون من الشعب المصري، وليس فقط خبراء المالية والاقتصاد والتعمير. بحيث تكون المشروعات التنموية، ليس فقط

لتنمية مصر ولكن لتكون قاطرة لتفعيل وبناء القدرة الذاتية المصرية فى المجالات المختلفة.

**ثانياً:** تنفيذ **مشروعات قومية إنتاجية** كبرى بواسطة الدولة، ثم طرحها بأسلوب الاكتتاب العام لتصبح مملوكة للشعب واسترداد الدولة أموالها، ويعاد استخدام هذه الأموال فى مشروعات قومية إنتاجية أخرى. أى أن تستخدم الدولة قدرتها التنفيذية والمالية لبدء المشروع، ولا تستمر الدولة مالكة للمشروع، فعليها أن تحول الملكية إلى مزيج من الملكية الشعبية المباشرة، والقطاع الخاص، والتعاوني.

**ثالثاً:** يتم تنفيذ **مشروعات قومية للخدمات والمرافق** على المستوى الجغرافى مع الأولوية للمناطق المحرومة، وتتنوع هذه المشروعات بين مدارس وجامعات ومستشفيات ووحدات صحية، ومشروعات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وتدوير المخلفات، والسكك الحديدية، على أن يكون ذلك من ميزانية الدولة، وفى حالة عدم توفر التمويل من خزانة الدولة يمكن إسناد الأعمال شاملة التمويل للقطاع الخاص المصرى؛ على أن يكون السداد من ميزانية الدولة على فترة من ٧ إلى ١٥ سنة، مع عدم السماح للشركة المنفذة باستعادة أموالها من المواطنين مباشرة، وعدم استخدام أسلوب حق الانتفاع أو الإلزام أو الـ BOT أو (PPP مشاركة القطاع الخاص فى الدولة) فى هذه المشروعات.

**٣-** **تحرير واستقلال القرار الاقتصادي المصري**، وتحديد استراتيجية واضحة وثابتة ومستقرة، إذا ما كان هناك اضطرار للتعامل مع البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى والجهات الأخرى المعنية، بحيث لا تحيد مصر عن سياسات العدالة الاجتماعية والاستقلال السياسى. وتوضع هذه الاستراتيجية من مجلس أو لجنة دائمة تضم أكفأ خبراء مصر فى هذا المجال. ويمكن الإستعانة بخبراء العالم الثالث الذى استخدم استراتيجية ناجحة للتعامل مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الماضى (مثل ماليزيا، البرازيل).

#### **٤- وزارة المالية:**

لا توجد جهة حكومية أخرى أكثر تأثيراً فى الحكم مثل وزارة المالية حيث انها مسؤولة عن :

- الأجور والمرتبات، وشروط التعيينات الوظيفية، والحد الأدنى والحد الأقصى للأجور.
- المناقصات والمزايدات والضرائب والجمارك وموارد الدولة وبنود الصرف.
- سوق المال والبورصة والإكتتابات العامة.
- الحسابات والصناديق الخاصة.
- المعاشات.
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات المختلفة لوضع ميزانية الدولة.

لذا وجب إعادة هيكلتها وتدريب وتأهيل موظفيها والعناية بها.

**٥-** إصدار قوانين صارمة لمنع الاحتكار عموماً الذى تفتشى فى السلع الإستهلاكية الغذائية الأساسية، وكذا فى المواد الاستراتيجية.

**٦-** **الحكم المحلى** أداة أساسية لتحقيق التنمية على المستوى الشعبى والمحلى، وبطريقة مباشرة تشترك فيها الجماهير، ولكن هذا يستلزم إعادة صياغته بما يضمن فاعليته وكفاءته لتحقيق التنمية المستدامة. فمن الحكم المحلى تتبلور السياسات والتنمية كمطالب شعبية. ثم تقع مسئولية التنفيذ أيضاً على الوحدات المحلية بأسلوب اللامركزية.

## ٧- الهيئة العامة للتنمية الزراعية وإستصلاح الأراضي:

هذه الهيئة من أهم الهيئات التي يقع على عاتقها المشروع الحتمي القومي لإعادة التوزيع الجغرافي للسكان في الأحوزة المهجورة، وتحويلها إلى أحوزة منتجة ليس فقط لتخفيض الكثافة السكانية في الوادي والدلتا، وإنما أيضاً لتوسيع الرقعة الزراعية لتوفير الأمن الغذائي، وتوفير مصادر جديدة للمياه الجوفية التي لم تستخدم، وتحسين الوضع البيئي، وتوفير فرص عمل، وتحقيق أبحاث علماء الزراعة والرى بما يفيد المجتمع المصري. ويجب التأكيد على أن هذه الهيئة هدفها التنمية وليس تجارة الأراضي كما هو الوضع الحالي.

٨- إنشاء هيئة عليا للتنسيق بين الجهات الرقابية بغرض زيادة كفاءتها، وتوفير الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ومنع حدوث الفساد من الأساس، بدلاً من الانتظار لمحاكمة الفساد. وكذلك إعادة تنظيم الهياكل الإدارية في الدولة بما يضمن عدم تكرار الأجهزة، والتنسيق بينها. وتكون هذه الهيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية المنوطة بمراقبتها.

٩- جميع الوظائف القيادية في مؤسسات وهيئات وشركات ووزارات الدولة، وأيضاً القيادات العليا بالجامعات تكون بالإعلان والمسابقة وتتسم بالشفافية؛ حتى يعتلى هذه المناصب الهامة أفضل الكفاءات.

## ١٠- إلغاء النظرة السلعية والتجارية إلى العناصر الأساسية للحياة كما يلي:

أولاً: المرافق وهي: المياه، والكهرباء، والنظافة، والصرف الصحي.  
ثانياً: الخدمات الأساسية وهي الصحة والنقل العام.  
ثالثاً: حقوق الإنسان الأساسية وهي التعليم والمسكن.  
على أن تقدم جميع البنود الموضحة بعاليه (أولاً وثانياً وثالثاً) وهي متطلبات للحياة الكريمة إما بسعر التكلفة، أو بأسعار مدعمة حتى حد إستهلاك معين، أو بالمجان.

١١- تشجيع وتحفيز الإبداع والاختراعات في جميع المجالات التي ترتقي بالمجتمع المصري طبقاً لخطة قومية يكون هدفها أن نصل إلى ١٢ براءة اختراع مسجلة عالمياً لكل مليون مصرى سنوياً كحد أدنى، وعلى الإعلام تبني نشر هذه الثقافة.

١٢- العمل على أن يكون البحث العلمي متصله اتصالاً مباشراً بمتطلبات وتقدم المجتمع ويتم الاستغناء عن الأبحاث العلمية التي تتصف بالرفاهية أو الغير متصله مباشرة باحتياجات المجتمع المصري. ويجب أن يفتح المجال أمام الباحثين والعلماء والمهندسين في قطاع الدفاع والقطاع العسكري.

ويجب أن تخصص نسبة ملزمة لا تقل عن ٣% من أرباح جميع الوحدات الإنتاجية في مصر لميزانية البحث العلمي وتكون معفاة من الضرائب، ويكون ذلك بحكم القانون.

## ١٣- التعليم:

جعل رفع مستوى التعليم عموماً - وخاصة التعليم الفني - أساساً للحكم والتنمية، ويتحقق ذلك بتوفير الفصول الجديدة في المدارس، والاعتماد على مدرسين مؤهلين مع التركيز على التعليم الفني لتخريج المهارات المطلوبة للخطط الإنتاجية، كما يقاس تقدم أى مجتمع بمدى نجاح سعيه في تفهم وانتشار الرياضيات والطبيعة (Mathematics & Physics) لذا يجب الاعتناء الخاص بها، ويجب عكس الوضع الحالي من حوالى ٧٥% طلاب مدارس ثانوى أدبى و ٢٥% طلاب مدارس ثانوى علمي.

التركيز على أن يكون كل طالب متمكناً من لغة أجنبية ثانية، ومتمكناً أيضاً من إحدى لغات الكمبيوتر، وليس مجرد إدخال معلومات أو التواصل الإجتماعي.

## اقتصاد يعتمد علي مشروعات زراعية وصناعية وتقنية وخدمية:

١- تعظيم وتشجيع المشروعات القائمة على الزراعة التعاونية، وعلى مبدأ المزارع المالك، ولا يسمح للأجانب الاستثمار في النشاط الزراعي، لأنه المهنة الأولى للإنسان المصري، وللتأكد من أن القيمة المضافة عائدة بالكامل للشعب المصري، مع وضع برامج جادة لتنقيف الفلاح عملياً، ورفع الهدم الإعلامي عنه. ويجب عدم تفتيت وإهدار ثروة الأراضي الزراعية، ودعم المزارع التعاونية. والاتجاه إلى التحول التدريجي من الري بالغمر إلى الري بالرش أو بالتنقيط للتوسع في استصلاح الأراضي البور، وإعادة إنتاجيتها، وزيادته من فائض توفير مياه الري التي تهدر الآن في الغمر.

٢- يجب تشجيع السياحة التي تعتمد على أعلى معدل صرف للسائح وليس على أعلى عدد ليالي سياحية، وننفيذ سياحة "الكيف" وليس "الكم" حفاظاً على البيئة، وكذلك على مصالح الأهالي المحيطة بالمناطق السياحية. وأحد الطرق لاستفادة الأهالي هو إلغاء نظام الـ Package Holiday تدريجياً. ويجب أن تعتمد المنشآت السياحية على الطابع المصري والخامات المصرية، ولا تكون تقليداً للمنشآت السياحية في دول العالم الأخرى.

٣- إقامة مشروعات لتدوير المخلفات المنزلية والزراعية والصناعية والاستفادة منها، ووضع خطط محكمة للوصول بالمجتمع المصري إلى مجتمع بدون مخلفات (Zero Waste Society).

٤- لا يجب إغفال الصناعات العسكرية، ومستلزمات الدفاع باعتبارها قاطرة التقدم التكنولوجي، وأساس تطور الصناعات المدنية والعسكرية، ويأتي ذلك بعودة المصانع الحربية للإنتاج العسكري والصناعات الاستراتيجية والالكترونية، والابتعاد عن الصناعات المنزلية والإستهلاكية. وبهذا تتمكن الصناعات العسكرية والاستراتيجية من التوجه إلى الأسواق الخارجية، خاصة السوقين: الإفريقي والآسيوي، وتزويدها بوسائل ومعدات الدفاع اللازمة، ويجب الاعتماد على النفس اعتماداً كاملاً في صناعة قطع الغيار والذخيرة، وتوفير مستلزمات الصناعات المدنية والعسكرية. وفتح مجالات الأبحاث والتصميم والتصنيع في مجال الدفاع للقطاع الخاص المصري تحت مراقبة الدولة. كما يجب اعتبار فترة التجنيد للخدمة العسكرية والوطنية هي فترة إعداد المواطن لغرض الأمن القومي المصري بمفهومه الأعظم الذي يشمل التنمية والتعليم والتدريب على مهنة إنتاجية، جنباً إلى جنب مع الجامعات التي تغطي التعليم الأكاديمي.

## منظومة الإنتاج:

١. الإنتاج هو الأساس والأولى بالرعاية، مع منح الأولوية للإنتاج المبني على المزايا النوعية لمصر، مثل: توافر المواد الخام بأنواعها، والطاقة، والمناخ، وأيضاً توافر الأسواق في أفريقيا والمنطقة العربية، فليس من المعقول أن تستورد مصر جلباب وملابس الحج وفوانيس رمضان من الصين، بينما في مصر بطالة وفي بنوكنا ودائع تفوق الـ ٦٠٠ مليار جنيه، علاوة على ذلك، القوة الاستثمارية لأفراد الشعب، وأن تستورد المنطقة العربية البذور والشتلات والنقاوى من هولندا وأوروبا وإسرائيل بالرغم من أن مصر أول من طبّق الزراعة المنظمة في العالم.

٢. الإهتمام بإعلاء قيمة العمل المنتج بين جميع طبقات الشعب، وإصدار القوانين، واللوائح التي تحفز الإنتاج، وإعطاء أولويات تحفيز، وتشجيع للإنتاج، وبالأخص الذى يعتمد على عمالة

كثيفة، والذي لا يستخدم المياه بكثرة والذي يقلل من الفجوة الغذائية، ويمارس الإنتاج في الأحوزة المهجورة، ويحقق التنافسية العالمية. وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية دعماً لزيادة فرص العمل، بتخفيض الحصة المدفوعة من العامل، والحصة المدفوعة من صاحب العمل، وهذا لن يؤثر في حصيلّة التأمينات بعد تطبيق الحد الأدنى للأجور.

٣. دعم وإعادة إحياء وتقوية القطاع التعاوني للإنتاج والخدمات والحرف التقليدية واليدوية والتنمية البشرية، جنباً إلى جنب مع قطاع الدولة، والقطاع الخاص، والقطاع الاستثماري (الأجنبي).

## تعظيم العائد من الموارد:

١- أراضي مصر للمصريين من أفراد أو شركات مملوكة بالكامل للمصريين، وذلك بالتملك (في أضيق الحدود) أو حق الانتفاع (كأساس عام)، ويسمح للشركات التي بها أجنبي أن تقيم مشروعات على أراضي مصرية، وذلك بنظام الامتياز أو الإلزام أو حق الانتفاع لمدة لا تزيد عن ٢٥ عاماً، بشرط أن تكون أغلبية رأس المال في هذه الشركات للمصريين (لا تقل حصة الجانب المصري عن ٦٠%) ويكون معلوماً أن إعطاء حق الامتياز للأجنبي على الأراضي هو بمثابة تنازل الدولة عن العائد على القيمة المضافة التي ستقام على الأرض، ويكون العائد الوحيد في هذه الحالة على الأرض فقط. علماً بأن المفقود، وهو العائد على القيمة المضافة يصل إلى ٨٥% من إجمالي العائد للمشروع.

ويمنع تماماً شراء الأجنبي للشقق السكنية داخل كردونات المدن السكنية، ويمكن بيع وحدات سكنية سياحية (دون الأرض) للأجنبي في المناطق السياحية باستثناء سيناء بأسعار تشمل ضريبة توجه للإسكان منخفض التكاليف. والهدف من منع الأجنبي شراء وحدات سكنية داخل كردون المدن أن يكون سعر الوحدات بالمناطق السكنية داخل المدن في متناول دخل المصريين، وعدم إدخالها في المنافسة العالمية حتى لا ترتفع أسعار الوحدات السكنية، وتصبح خارج متناول الدخل المصري.

٢- يمنع دخول الأجنبي سوق الاستثمار العقاري السكن، وتصدر قوانين بإعطاء فرصة ٧ سنوات لتوفيق أوضاع الأجنبي أو الشركات التي بها أجنبي حتى تكون ملكية الأراضي في مصر للمصريين، أو للشركات المصرية المملوكة بالكامل للمصريين فقط، متمشياً مع منظومة التنمية.

٣- إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في الأحوزة المهجورة توزيعاً جغرافياً عادلاً للمشروعات. ويقصد بالأحوزة المهجورة: سيناء، والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وجنوب مصر، وبلاد النوبة، والظهير الصحراوي للشاطئ الشمالي الغربي. والهدف هو تحويل الأحوزة المهجورة إلى أحوزة منتجة بها صناعات وزراعات وتعددين، لتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات. وتنفيذ هذا المشروع الحيوي والحتمي سيكون طفرة إقتصادية وتنموية وحضارية.

٤- عدم إصدار تراخيص بناء لأي منشآت (حكومية وأهلية) على الأراضي الزراعية في الوادي والدلتا للمحافظة على الرقعة الزراعية، وإعادة إحياء قانون الحاكم العسكري لتجريم البناء على الأرض الزراعية، وإزالة ما تم بناؤه أثناء غياب سلطة الدولة في الثلاثين سنة الماضية مع توفير البديل بإعادة تخطيط القرى باستخدام أسلوب الامتداد الرأسي بدلاً من الامتداد

الأقفي في الوحدات السكنية، حتى تكون القرية بمساحتها في السبعينات قادرة على استيعاب تعداد ٢٠٢٠.

٥- لا يجوز إعطاء حق امتياز لمشروعات في مصر لأي جهة أجنبية، إلا إذا كان المشروع يدر دخلاً من خارج البلاد يكفي لتحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج، ولا تحول أرباح إلى الخارج من الأموال ذات المصدر المصري الداخلي نظير العمل الذي تقوم به الشركة صاحبة حق الامتياز، ومن أمثلة هذه المشروعات التي تدر دخلاً من الخارج الموانئ، والمطارات، والفنادق في الأماكن السياحية، والصناعات التصديرية.

٦- تجريم استخدام المياه خارج احتياجات الإنسان الأساسية للنظافة، وإعداد الطعام، وزراعة المواد الغذائية، والصناعات الأساسية. ويمكن استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ري الأشجار الخشبية والمسطحات الخضراء لغرض الزينة، وتنسيق المواقع، وتشجير الطرق.

٧- يجب أن تمتلك الدولة أو الشعب عن طريق الأسهم والسندات حجم الإنتاج الحاكم والمؤثر في تحديد الأسعار بآليات السوق للصناعات الاستراتيجية، مثل: الحديد، والأسمت، والأسمدة، والمبيدات لأنها تمس مباشرة مستوى المعيشة وفرص العمل والتنمية، لذا لا يجب أن تكون أسعارها متذبذبة، ولا يجب أن تترك بمعظمها في أيدي الأجانب، ويمنع تصدير هذه السلع قبل اكتفاء السوق المحلي، كما هو متبع في معظم بلاد العالم.

٨- تأكيد ملكية الدولة للمرافق اللازمة للاحتياجات الأساسية للإنسان المصري مثل: المياه، والصرف الصحي، والطاقة، والسكك الحديدية، ومرافق النقل العام، وهذا لا يمنع أن يقوم القطاع الخاص بإنشائها أو إدارتها بأجر.

٩- إنشاء وزارة مستقلة للتعددين والمناجم، وفصلها عن وزارة البترول، ونقل إدارات المناجم والمحاجر والعاملين بها من المحافظات، وكذا هيئة المساحة الجيولوجية إلى وزارة التعددين الجديدة، ووضع الخطط اللازمة لجعل وزارة التعددين والمناجم من أهم قاطرات الاقتصاد في مصر.

## الطاقة:

وضع أولويات لتعظيم استخدام الطاقة الخضراء (النظيفة) مثل: الرياح - ضوء الشمس - حرارة الشمس وما شابه، وجعل استخدام هذه الطاقة قاطرة لإيجاد فرص عمل، وتقدم تكنولوجي، ووضع خطة لتكون مصر قيادة تكنولوجية، وفي طليعة الدول المستخدمة للطاقة الشمسية الحرارية وطاقة الرياح أعلى البحار، وأيضاً طاقة الرياح على مستوى ٣٠٠ متر فأعلى فوق سطح الأرض، وتصدير الزائد لأوروبا وأفريقيا. إن ثروات مصر ليست فقط في باطن أرضها، ولكنها أيضاً في أجوائها: (شمسها، ومياهها، وهواؤها). ومن أهم التطبيقات في هذا المجال تحويل سخانات الكهربائية إلى سخانات شمسية لتسخين المياه في السكن، والقطاع التجاري، والصناعي. فهذا يوفر طاقة تعادل إنتاج محطة كهرباء نووية تتكلف ١٠ مليار جنيه ويستغرق تنفيذها عشر سنوات. وتصنيع طلبات ري لأراضي الوادي والدلتا التي تصل إلى ٦ مليون فدان تعمل بالطاقة الشمسية الحرارية بدلاً من استخدام السولار.

## النقل:

يجب أن يكون لمصر أسطول تجارى بحرى وجوي (قطاع عام وخاص وتعاونى)، حيث أن أسطول مصر التجارى البحرى قد تم القضاء عليه فى ظل النظام السابق؛ فالنقل البحرى التجارى يعطى لمصر قدرة وميزة داعمة للإقتصاد. ويجب إعطاء الفرص للعلماء لاستنباط أساليب نقل مبتكرة تتناسب مع ظروف البلاد من صحراء شاسعة وواد ضيق. كما يجب إعادة هيكلة وتطوير منظومة النقل، للأفراد والبضائع و الخامات والبريد.

## الصحة:

وضع خطة وهدف " الصحة بديلاً للعلاج " ورفع الهدم الإعلامى، المتمثل فى إعلانات تجارية عن أطعمة تضعف بل تمرض الانسان المصري – وعلى علماء التغذية ابتكار وجبة نمطية مصرية تدعم صحة الانسان وتبعده عن الأمراض، وقليلة إستخدام المياه وتعتمد على منتج الأرض بدلاً من منتج المصنع. وتشجيع استخدام المشي والدراجات للوصول إلى أماكن العمل والتعليم، كلما أمكن ذلك، وتأهيل الطرق لذلك. العناية الفائقة لعدم تلوث الجو، الأرض، نهر النيل، البحرين، البحيرات والمياه الجوفية.

## الثقافة:

التركيز على المنتجات الثقافية النابعة من تراثنا، وحضارتنا، وتاريخنا، سيكون له مردود اقتصادي ممتاز، بالإضافة إلى عودة الريادة المصرية فى المنطقة، وأيضاً دخول البيوت العربية والتقرب إلى قلوبهم وعقولهم.

## توفير التمويل:

١- مراجعة قوانين الاستثمار الصادرة فى الثلاثين عاماً الأخيرة، وإعادة صياغتها بما يناسب مصلحة الغالبية العظمى من الشعب المصري، وإلغاء ما يسمى بشراكة القطاع الخاص والعام فهى البوابة العظمى للفساد.

٢- يجب تحويل الدخل الريعى لمصر إلى صندوق ينشأ للتنمية، ويقصد بالدخل الريعى الدخل الناتج عن بيع أو تأجير أصول ثابتة فى مصر، مثل: دخل قناة السويس، وحق إنتفاع الأراضى، وعائد المناجم والمحاجر، وعائد أجواء مصر من رخص المحمول، والمجال الجوي والمياه الإقليمية، على أن يبدأ ذلك فوراً بتحويل نسبة ٢٠% من الدخل الريعى إلى الصندوق، وتزداد هذه النسبة حتى تصل إلى ١٠٠% خلال ٧ سنوات. والهدف من هذا البند هو أن يحول الأصل الصامت إلى أصل آخر مدر للدخل الدوري المتجدد، وليس إلى بنود استهلاكية.

٣- تحويل أموال الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة إلى ميزانية الدولة دون الأموال المدفوعة من العاملين، وتقتصر الصناديق والحسابات على ما يدفعه العاملون فى المؤسسة التى تكون صندوقاً أو حساباً خاصاً (أى منه وإليه)، وأيضاً العمل على استعادة الأموال المنهوبة فى السابق منذ إنشاء هذه الصناديق والحسابات من الشعب المصرى تحت هذا المسمى. فهذه الصناديق والحسابات لم تكن فقط تعبيراً عن فساد مالي، وإنما أيضاً فساد إداري ومهني.

٤- إبعاد الاستثمار الأجنبي عن مجالات الزراعة والعقارات السكنية بجميع أنواعها، حيث أن دخول الأجانب إلى سوق العقارات السكني يرفع سعر العقار إلى السعر العالمي الذي لا يستطيع أن ينافس فيه الإنسان المصري ذو الدخل المحلي. كما أن دخول الأجانب إلى قطاع الزراعة يخل بشق ملكية الأراضي الزراعية، وأيضاً يخل بالأمن الغذائي، وبخطة الدولة للزراعة، ويحول المزارع المالك إلى أجير.

## الأجور وتوزيع الدخل:

١- يجب أن يكون الحد الأدنى للدخول مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتكلفة سلة غذاء محدودي الدخل، بالإضافة إلى تكلفة السكن، والانتقال، على أساس أن التعليم الجيد، والعلاج المناسب، متوفر لمن يريد مجاناً. وإذا كانت هناك فجوة بين الحد الأدنى للأجور المرتبط بالعمل والإنتاج، والحد الأدنى للدخل المرتبط بالحياة الكريمة، فيجب أن تتحملها الدولة في صورة دعم عيني، يتمثل في بطاقات تموينية في صورة كوبونات لكافة عناصر السلة الغذائية، وبطاقات سفر. ويطبق هذا على كل العاملين في مصر (دولة - قطاع أعمال - قطاع خاص باستثناء القطاع الاستثماري الأجنبي)، وتلغى تماماً فكرة الدعم النقدي، حيث ينتج عنه استمرار الفقر، بل ويمكن اعتباره رشوة مقنعة من الحاكم للشعب. (في أمريكا يتم الدعم في صورة كوبونات) على أن يتولى خبراء التغذية بالمركز القومي للبحوث إعداد ونشر فكرة الوجبات الغذائية اليومية النمطية الشاملة لجميع العناصر الغذائية لمحدودي الدخل ولتلاميذ المدارس.

٢- يلاحظ التفرقة بين الحد الأدنى للأجور المرتبط بالإنتاج، والحد الأدنى للدخل الذي يوفر كرامة إنسانية، والذي يرتبط بمتطلبات الحياة. ويكون الحد الأقصى للأجور حوالي ٣٥ ضعفاً للحد الأدنى للأجور.

٣- ربط الأجور والمرتبات في الوحدات الإنتاجية بالدخل العام للوحدة، أي أن قيمة الأجور والمرتبات يجب ألا تقل عن نسبة نمطية من إجمالي دخل الوحدة الإنتاجية، ويجب أن تقترب النسب الحالية المتدنية وهي من ٣% إلى ٥% من النسب العالمية التي تصل إلى ٢٠%. وكذا في بعض الوحدات الإنتاجية بالقطاع العام تزيد قيمة الأجور والمرتبات عن النمط العالمي، وعلى المسؤولين العمل على تدارك الموضوع، وذلك بزيادة الإنتاج، وحسن الإدارة. ويجب أن يتم تطبيق قانون توزيع نسبة الـ ١٠% أرباح (الحقيقية وليست الوهمية)، ويجرم عدم توزيعها إلا بقرار من الجمعية العمومية، ويكون التوزيع عادلاً. إن تطبيق هذا البند يحل جزءاً كبيراً من مشكلة الحد الأدنى للأجور حلاً ذاتياً في الوحدات الإنتاجية ويقربه. بل يمكن أن يجعله يفوق الحد الأدنى للدخل اللازم لحياة كريمة.

## الضرائب:

١- فصل الضرائب التجارية عن الضرائب الصناعية، حيث تتم المحاسبة الضريبية الآن على كل من النشاط التجاري والصناعي بنفس الفئة، وأن يكون هناك تحفيز وميزة للضرائب على النشاط الصناعي، وتحفيز أكبر للنشاط الصناعي في الأحوزة المهجورة.

٢- يجب أن تكون الضرائب تصاعدية تبدأ بحد إعفاء مناسب لأصحاب الدخل المنخفض، ثم ١٠% فقط على محدودي الدخل، حتى تصل إلى ٤٥% على الدخل الأكثر حظاً.

٣- يطبق إعفاء ضريبي على الجزء من الأرباح الصناعية التي يعاد استثمارها في نشاط إنتاجي أو تكنولوجي يوفر فرص عمل، وأيضاً يطبق إعفاء ضريبي على الجزء من الأرباح التجارية التي توجه إلى نشاط صناعي، شريطة أن توفر فرص عمل جديدة.



## الإستيراد والتصدير والتوكيلات:

- ١- رفع الدعم عن المصدرين والتجار، وكذلك أصحاب الوكالات الاحتكارية والمشروعات الكبرى في مصر. فهذا يتنافى مع آليات السوق الحر الاجتماعي، ويتنافى مع تشجيع الإنتاج حيث يأخذ من المستحق ويمنح من لا يستحق. ويتم تحويل قيمة الدعم الحالي إلى المزارعين في المرتبة الأولى، ثم في المرتبة الثانية، لصغار المصنعين لتشجيعهم.
- ٢- يتم الفصل في السجلات التجارية بين شركات الاستيراد، وشركات التصدير، ويمنع الجمع بين الإستيراد والتصدير في شركة واحدة، ويتم إصدار حزمة من القوانين واللوائح لتحفيز شركات التصدير.
- ٣- منع تصدير المواد الخام من مصر بدون إدخال قيمة مضافة إليها، ويشمل هذا إلغاء تصدير الغاز، وأي مواد خام أخرى، بما في ذلك إنتاج المناجم والمحاجر والتعدين قبل تصنيعها. كما يتم مراجعة تصدير المواد الغذائية، ويمنع تصدير المواد التي يحتاجها السوق المحلي للأمن الغذائي. وفي حالة تصدير مواد زراعية يلاحظ ألا يقل سعر التصدير عن القيمة المالية للمكون المائي للمنتج الزراعي على أساس سعر تحلية مياه البحر، على أساس أنها الفرصة البديلة لتعويض المياه المصدرة. إن تصدير كيلوجرام أرز يعادل تصدير ٤٠٠٠ لتر مياه في حين أن استيراد كيلوجرام واحد من اللحوم يوفر ١٦٠٠٠ لتر مياه.
- ٤- مراجعة قانون الاستيراد، وفرض رسوم إضافية على الاستيراد لفترة لا تقل عن ٨ سنوات لحماية المنتج المحلي. كما يمنع استيراد السلع الكمالية وغير اللازمة، والاستفزازية والتي لها مثيل، وخصوصاً كثيفة العمالة مثل: الملابس الجاهزة، وصناعة الأحذية، لفترة لا تقل عن ٥ سنوات. وكذلك زيادة الرسوم الجمركية على السلع الغير ضرورية التي لا يمكن منع استيرادها.
- ٥- إصدار قوانين بإعفاءات جمركية، وإعفاءات لضرائب مبيعات على استيراد ماكينات ومعدات الصناعة التي لا يمكن تصنيعها في مصر، بل يفضل تقديم دعم عند بدء شركات الصناعة في الإنتاج، مثل: دعم التصدير. وإنشاء مركز قومي تكنولوجي للدعم الفني والمالي لإنتاج الماكينات، والمعدات، لخدمة قطاع الصناعة، وأيضاً تصنيع قطع الغيار شاملاً العسكرية منها كبديل للاستيراد.
- ٦- إلغاء الوكالة التجارية للشركات العالمية في مصر، واستبدالها بشراكة فنية مع شركات مصرية كلٌّ في مجال تخصصه، حتى تؤدي أعمال هذه الشركات في مصر إلى تنمية مستدامة، ويكون عمل الشركات الأجنبية في مصر مفيداً في تنمية القدرة الفنية الذاتية للمصريين، وليس مجرد وكالة لتوزيع العمولات. وعند المفاضلة بين الشركات الأجنبية في أي مشروعات يجب إعطاء الوزن الكافي لقدرات الشريك الفني المصري المتخصص حتى لا تكون المشاركة سورية.

## اسم مصر

على اسم مصر التاريخ يقدر يقول ما شاء  
أنا مصر عندي أحب وأجمل الأشياء  
بحبها وهي مالكة الأرض شرق وغرب  
وبحبها وهي مرمية جريحة حرب  
بحبها بعنف ويرقة وعلى استحياء  
واكرها وألعن أبوها بعشق زي الداء  
واسيبتها واطفش في درب وتبقى هي ف درب  
وتلتفت تلاقيني جنبها في الكرب  
والنبض ينفض عروقي بألف نعمة وضرب

صلاح جاهين

بعد نسخة ١٩٦٧